أساتذة الجامعات بين «الا ز

تحقيق/افتكار أحمد القاضي

التوجه الرامي الى توسيع مستوى التعليم العالي في اليمن رافقه انشاء عدد من الكليات والجامعات الحكومية وغير الحكومية في عموم محافظات الجمهورية... هذا التوسع أدى الى ظهور العديد من الجامعات الخاصة بشقيها العلمي والأدبي والتي تعتبر في معظمها تكراراً لأقسام و كليات الجامعات الحكومية باستثناء عدد قليل منها... هذه الجامعات لم يلتحق بها الطلاب ذوو المعدلات المتدنية فحسب بل التحق بها أيضاً الكثير من اساتذة الجامعات الحكومية فالجامعات الخاصة تفتقر للكادر المستقل والمتفرغ وحاجتها ماسة للكوادر الحكومية وأيضاً للاستفادة من خبرات هؤلاء«الدكاترة».. الذين صار البعض منهم يبحث عن أكثر من جامعة للعمل فيها بحجة تحسين المستوى المعيشي في ظل متطلبات الحياة المتزايدة الأمر الذي ينعكس سلباً على مخرجات التعليم وقدراتها.

التحقيق التالي يبحث في أسباب تفشي هذه الظاهرة وانعكاساتها على العملية التعليمية ومخرجاتها... وماذا عن رأي المؤيدين والمحايدين من هذه الظاهرة؟ وكيف يتعامل معها قانون الجامعات اليمنية؟

الجامعات الخاصة بدون كادر مستقل.. ودكتور«العامة» صيد سهل

عندما فتحت الجامعات الخاصة أبوابها التحق للعمل فيها الكثير من أساتذة الجامعات الحكومية ولم يقتصر ذلك العمل في تلك الجامعات على الأساتذة الأكاديميين العاديين بل اتجه اليها ايضاً أصحاب المراكز العالية والمختلفة في الجامعات الحكومية مستغلين أوقات الفراغ في الجامعات التي يعملون بها وقد صاروا الآن يبذلون جهداً أكثر وذلك حتى يتمكنوا من العمل في أكثر من جهة هذا الأمر صنع في الرؤوس علامة استفهام كبيرة حول المستوى العلمي للطلاب والطالبات أي مخرجات الجامعات العامة خصوصاً.

ظروف

يُرجع الكثير من هؤلاء الدكاترة عملهم في الجامعات الخاصة الى أسباب مختلفة ومتعددة... منها ضآلة الراتب الذي يتقاضاه الاستاذ الجامعي اليمني أما راتب زميله الأجنبي ذي الدولار وهم رغم ذلك يؤكدون على عدم رضاهم واقتناعهم بالعمل في أكثر من جهة لولا الظروف التي أجبرتهم على ذلك فهم يتمنون أن يستغلوا الوقت الذي يقضونه في التدريس بالجامعات الخاصة في إعداد الأبحاث والدراسات التي تخص مجالاتهم وتعمل على توسيع مداركهم بل انها ستكون شاهداً على ماقدموه من علم وابتكار وفيه منفعة للمجتمع.

البعض منهم ينكر أن عمله في تلك الجامعات قد يؤثر على أدائه العلمي في تقديم الجديد والمفيد للطلاب خاصة اذا كان يبذل جهداً مضاعفاً في التحضير والاطلاع فهو بالطبع لن يستطيع أن يقدم ماعليه كما لوكان يعمل في جهة واحدة الا أن هناك رأياً آخر لمجموعة اساتذة جامعيين يقول: أن عملهم في الجامعات الخاصة لايؤثر على مستوى أدائهم العلمي بقدر مايعمل على توسيع مداركهم وخبراتهم وذلك من منطلق أن الدكتور قد يستفيد من خبرات الآخرين بسبب احتكاكه بهم ومعرفة الجديد الذي يفيد به طلابه من خلال بحثه واطلاعه بشكل مستمر.

متطلبات خاصة

ولمزيدٍ من التوضيح نأخذ رأي مجموعة من الدكاترة والذين فضلوا عدم ذكر أسمائهم وذلك بسبب عملهم في الجامعات الخاصة دون علم الجامعات الحكومية التي يعملون بها... والذين يرون أن شعورهم بالحاجة وتحسين مستواهم جعلهم يلجأون للعمل في الجامعات الخاصة التي من خلالها سيتمكنون من توفير متطلباتهم الضرورية التي يحتاجونها كما تؤهلهم للعيش في مستوى أفضل من مستواهم فهم يرغبون أن يكون لهم وسائل مواصلات تليق بالاستاذ الجامعي الذي أفنى نصف عمره في العلم ومازال يزاحم طلابه في ركوب الباصات... أو في شراء منزل يأوي أسرته بعد وفاته أي أن كل مايحلمون به هو أن يعيشوا في مستوى أفضل من مستواهم الحالي...

يؤكدون أيضاً حاجتهم الى الكتب لعمل الأبحاث و الدراسات وغيرها والتي تخلو منها المكتبات الجامعية بينما الكتب الثمينة والنادرة التي قد يصل سعر الكتاب الواحد الى آلاف الريالات... اضافة الى أن الدكتور بحاجة الى الموبايل والكمبيوتر ومتطلبات أخرى ماسة وضرورية.

هوى الطالب

أحد هؤلاء الاساتذة يقول: على الرغم من أني أعمل في جامعة خاصة الى جانب عملي في جامعة صنعاء الا أنني لست راضياً عن عملي في الجامعة الخاصة والسبب أن الدكتور في هذه الجامعات يعمل وفقاً لهوى الطالب بمعنى أنه يجب عليه ألا ينظر الى مستوى الطلاب بقدر ماينظر الى ضرورة نجاحهم وانتقالهم الى مستوى آخر بغض النظر عن إن كانوا يستحقون النجاح أم لا، أي أن الدكتور في هذه الجامعات يعاني من ضغط الطلاب وشكاواهم وينظر اليه على أنه سلعة ليس إلا بل إنه قد ينزل الى مستوى الطلاب وذلك من أجل المال.

ويرى أن هناك ثمة تقصيراً وخللاً قد يؤثر على أدائه في الجامعتين ويضيف: أحاول أن أغطي هذا التقصير بقدر الامكان وذلك بالتواصل مع الطلبة في أي وقت آخر ومحاولة مساعدتهم والتعاون معهم كما أن المعيد قد يغطي الفراغ الذي أتركه اضافة الى أن الساعات التي أغطيها في الجامعات الخاصة قليلة ولاتؤثر بشكل كبير على عملي في المكان الآخر أي أنني احاول أن أوفق بين عملي هنا وهناك ورغم وجوب أن يكون هناك اهتمام أكثر بالجامعة الحكومية لأنها المكان الأول لذلك أتمنى أن تتحسن ظروف الاستاذ الجامعي فيها وينظر اليه بعين الاعتبار حتى لايضطر الى التقصير و البحث عن عمل آخر..

أسباب متعددة

الدكتور/يحيى النونو- رئيس قسم الدراسات الاسلامية بكلية التربية بجامعة صنعاء لايخرج عن اطار كفاية الراتب في موضوع عمل الدكتور في جامعة خاصة الى جانب العامة حيث يعتبر عدم كفاية الراتب الذي يعاني منه الاستاذ الجامعي والذي يعتبر أقل راتب في المنطقة أسوة بدول الجوار وغيرها وكذا من الدول سبباً رئيسياً والأسوأ من ذلك ان الاستاذ الجامعي في بلادنا لايرقى راتبه الى مستوى راتب الأجنبي المعار او المتعاقد... هذا العامل يؤدي الى عدم استقرار الدكتور في عمل واحد..

عامل آخر وهو أن الجامعات الخاصة عندما تحتاج الى بعض الكفاءات تتطلب مساعدة الدكاترة من الجامعات الحكومية وهذا شيء طيب فبدلاً من أن تستعين بالأجانب فنحن أولى بتعليم طلابنا.

ويردف قائلاً: إن غلاء المعيشة وكثرة الطلبات التي يحتاجها الدكتور تضطره الى العمل في أماكن أخرى ونستطيع القول أنه اذا كان وضع الدكتور مريحاً فإنه لن يلجأ للاهانة والعمل هنا وهناك بل إنه سيتفرغ لطلبته بشكل أفضل.. كما سينظر الى احتياجات أسرته وطلباتها الذي ينشغل عنها بسبب انشغاله في عمله وهنا لن ينشغل في عمل آخر... لكن الواقع عكس ذلك فالدكتور عمله نفس عمل المدرس الذي يضطر الى العمل في المطاعم أو في تأجير السيارات وغيرها من الأعمال التي تزيد من دخله وهذا يعتبر اهانة واضحة للعلم ابتداءً من المعلم في المدرسة وانتهاءً باستاذ الجامعة.. لذلك فكل أملنا أن يكون هناك كادر أفضل للاستاذ الجامعي وذلك حتى لايضطر للبحث عن عمل آخر.

ويمضي بالقول.. عملي في الجامعة الخاصة لايتعارض مع أدائي في جامعة صنعاء خاصة أن محاضراتي هناك لاتتجاوز يومين في الاسبوع فقط بمعنى أنني استغرق اربع ساعات مكتبية و١٢ ساعة تدريس وهذه الساعات محدودة وفي غير هذه الأوقات اذهب للعمل في الجامعة الخاصة وأغطي بها ست ساعات في الاسبوع وهذا برأيي لايؤثر على عملي هنا أو هناك..

يقرر الدكتور/اسماعيل مسعود- نائب عميد كلية التربية للشئون الاكاديمية.. إن من البديهي والواضح أن أي شخص يعمل في غير المؤسسة الأم التي ينتمي اليها ماهو إلا من أجل تحسين وضعه المادي والاعتبار الآخر قد تكون الرغبات العلمية والاكاديمية ويُردف: رغبة الدكتور في الاحتكاك بقطاع أوسع من الطلاب والدارسين عاملاً آخر في توجه الاستاذ الجامعي للعمل في الجامعات الخاصة ويؤكد بدون شك أن العمل في الجامعة الخاصة بالاضافة الى العمل في الجامعة العامة يؤدي الى عدم التوفيق مابين العملين وبالتالي فإن أداء الدكتور سيتأثر وسيقل كما أن المستوى العلمي الذي سيقدمه سينحصر والسبب في ذلك أنه يرهق نفسه أكثر من القراءة والتحضير الى آخره من الاجهاد الذي ينعكس سلباً على المخرجات والمستوى العلمي الذي يقدمه لذلك لابد على الحكومة أن توفر للدكتور الحد المقبول من العيش الكريم وذلك حتى لايضطر للهث وراء العمل في الجامعات الخاصة كما أن الجامعات الخاصة هي نفسها بحاجة الى قانون يحدد طاقم تدريس خاص بها وذلك حتى تقلل من سعيها واغراءاتها للعاملين في الجامعات الحكومية.

حالة مؤقتة

● يرى الدكتور/ عدنان الأدهل- الأستاذ المساعد في علم الأدوية بكلية الطب جامعة صنعاء أن العلم رسالة في المقام الأول والرسالة يجب توصيلها الى من يحتاجها سواءً في قطاع التعليم «العالي» الحكومي أو الخاص، فالمهم هو في مضمون الرسالة وطريقة ارسالها للمتلقين شريطة عدم حدوث تعارض في الزمن بين العمل هنا أو هناك ممايعكس سلباً على المتلقين.

ويضيف: هناك اكثر من دكتور في الجامعات الحكومية يعملون في نفس التخصص في كلية واحدة مايعني وجود فراغ كاف يتيح للدكتور ان يستثمره في عمل آخر دون أن يؤثر على أدائه الأساسي.

كما أن المستوى المعيشي للدكتور في الجامعة الحكومية غير مشجع مقارنة مع مايتقاضاه الأكاديميون في الدول العربية مثلاً ... ممايجعل الدكتور يبحث عن عمل آخر لتحسين مستوى دخله.. ناهيك على أن الكثير من دكاترة الجامعات قضوا عشرات السنين في عملهم ولايملكون منزلاً خاصاً كحق من أبسط الحقوق..

ويتابع قائلاً: الوضع المثالي أن يعمل الشخص في مقر عمل واحد يغنيه عن بقية الأعمال الأخرى ويستدرك لكن هناك ضرورات أكاديمية كأن يكون الدكتور لديه تخصص نادر، وتأتي جامعة خاصة تطلب منه أن يخصص لطلابها محاضرة أو محاضرتين في الاسبوع لاتؤثر على مستوى أداء الدكتور في عمله الأساسي.. وعموماً أنا غير راض عن هذا الوضع ولابد أن يكون هناك جهة واحدة فقط للعمل.

ويعتبر ماهو موجود الآن حالة استثنائية ومؤقتة لن تدوم طويلاً.

الطلاب.. آراء..

اذاكان الدكاترة الذين يعملون في أكثر من جامعة اكدوا بأنفسهم بأن ذلك يؤثر على مستوى ادائهم في عملهم كما أنه بالطبع سيؤدي الى تدني مستوى الطلاب فماذا يقول الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة؟

الطلاب يشكون من تقصير أداء الدكاترة الذين يعملون في جامعات أخرى غير الجامعة التي يدرسون بها سواءً كان ذلك على مستوى المحاضرات أو الساعات المكتبية التي نادراً مايتواجد فيها الدكتور للاجابة على استفسارات الطلبة وإن تواجد فالساعات التي يقضيها في الكلية قليلة جداً ولاتمكن الطلبة من طرح جميع استفساراتهم المتعلقة بالمادة العملية والطلاب منهم مؤيد لعمل الدكاترة في الجامعات الخاصة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي يعيشها الاستاذ الجامعي ويرون أنه كان يجب أن يكون مستواه أعلى من المستوى الحالي حتى لايضطر الى ترك طلابه والاسترزاق من جامعة أخرى بدلاً من جامعته الأم.. إلا أنهم مع ذلك يجمعون على تقصير أداء الدكاترة في واجباتهم أمام الطلاب فهم كثيرو الغياب عن الكلية وهذا بالطبع يؤدي الى ضعف المستوى العلمي للطلاب..

طلاب آخرون يرون عكس ذلك فهم يعتقدون أن عمل الدكاترة في جامعتين في نفس الوقت لايؤثر على مستوى أدائهم العلمي خاصة وأنهم يتواجدون في مكاتبهم في الساعات المحددة لهم كما أنهم يرون أنه ليس بالضرورة أن يجلس الدكتور في مكتبه طوال الوقت وخاصة عندما لايكون معه عمل يؤديه فالأولى به أن يعمل في مكان آخر ليحسن من دخله وبما أن الدكتور يؤدي ماعليه في المحاضرة فليس عيباً في حقه أن يعمل في مكان آخر.. مع ذلك يجمع الطلاب على ان الساعات التي يقضيها الدكتور غير المتفرغ في المحاضرات محدودة اضافة الى ان الساعات المكتبية محدودة ايضاً وهم بذلك يكتفون بالمحاضرات ونادراً مايذهبون الى مكاتب الدكاترة للاستفسار عما يصعب عليهم فهمه.

تقصير

يأتي على الطرف الآخر رأي الدكاترة الذين لا يعملون في الجامعات الخاصة ووجهة نظرهم في عمل الاستاذ الجامعي في أكثر من جهة..

الدكتور/يوسف السالمي- عميد كلية الهندسة يرى أن أغلب الدكاترة الذين يجمعون بين وظيفتين يحاولون اختصار الوقت والساعات المحددة لهم في الجامعات الحكومية من أجل توفير الوقت الذي يمكنهم من الذهاب للعمل في الجامعات الخاصة وهذا كله على حساب الطلاب في الحكومة وذلك لأن الدكتور هنا سيقلل من عطائه وأدائه وهذا بالطبع سيؤثر على المستوى المطلوب للطلاب وهو عندما يحاول اعطاء الحد الأدنى في الجامعات الحكومية وذلك لأنه يضمن الراتب الحكومي بعكس الجامعات الخاصة التي اذا قصرّ في أدائه فإنه سيحرم من راتبه وقد يتم الاستغناء عنه لذا يجب على الحكومة أن تتنبه لهذه الظاهرة الخطيرة وأن تضع حداً لها..

ويضيف السالمي: يجب أن يُعطى عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية أعباء ومهام اكثر بحيث لايتمكن من العمل في أي جهة أخرى كما لابد أن يأخذ بعين الاعتبار زيادة أجور ومكافأة الدكاترة بحيث تكون معادلة لمايتقاضاه في الجامعات الخاصة اضف الى ذلك أن على الجامعات الخاصة أن تعتمد على كادر مستقل وخاص عمل بها بدلاً من أن تعتمد على كوادر جامعة صنعاء بدلاً من عمداء كليات ورؤساء أقسام وانتهاءً بالدكاترة الذين لم يستغلوا مناصب ادارية وسواءً كان الدكتور يشغل منصباً ادارياً في جامعة حكومية على أدائه في الجامعة الأم حتى وإن كانت وظيفته ادارية وليست علمية وهذه الظاهرة برأيي تؤثر على العملية التعليمية وتسيء اليها في الجامعات الحكومية خاصة وأن الجامعات الخاصة الموجودة في اليمن ليست بالمستوى المطلوب بها كما أن التراخيص منحت لها دون دراسة واطلاع باستثناء عدد محدود لذا من المفترض على دكاترة الجامعات الحكومية أن يشغلوا وقت فراغهم في إعداد دراسات

مدافعون:

عملنا في أكثر من جامعة لايؤثر بل ينمي الادراك ويوسع المعرفة